مجلس النواب
دائرة البحوث
قسم المكتبة

الدورة النيابية الخامسة
السنة التشريعية الاولى
الفصل التشريعي الثاني

مشكلة مياه الانهار في العراق مع دول المنبع

(تركيا و ايران)

الباحث

د. ابراهيم فيصل مطر

ت

٢٠٢٢

الملخص التنفيذي

تناولت هذه الدراسة موضوعا من الموضوعات ذات الاهمية الحيوية والتي تمثل تحدياً اساسياً ذا ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وامنية، اذ عرضت في متنها اهم القضايا الخارجية وهي قضية المياه لتوضيح وتفسير محاولات دولة المنبع(تركيا) السيطرة على المياه الواردة الى العراق، والاستئثار بالحصة الاكبر من تلك المياه من خلال استراتيجية مائية قائمة على بناء السدود، واقامة المشاريع المائية المختلفة وتغيير مجاري الانهار من اجل فرض سياسة الامر الواقع واستخدامها اقتصادياً للسعي وراء الهيمنة والسيطرة لمكاسب محددة تسعى لها دول المنبع تلك، كما لم تغفل الدراسة اهمية عرض الوضع القانوني لمياه الانهار الدولية وهي القواعد الدولية المنظمة لاقتسام الانهار فيما بين الدول المتشاطئة، فضلا عن عرض النظريات الفقهية المختصة بالأنهار الدولية والاتفاقيات الدولية كاتفاقية الاطار لعام ١٩٩٧.

ان أزمة المياه مستمرة وسوف تستمر، لأنها ناتجة عن تزايد الاحتياجات المائية بسبب النمو السكاني وما يتبعه من زيادة في مشروعات التنمية المائية والخدمات، وذلك يتطلب ان تسود قاعدة التفاهم والتعاون من اجل الخروج بنتائج مرضية للجميع وهذا ما قدمته الدراسة في متنها من خلال تحديد عوامل ضعف التعاون وتقديم استراتيجيات تعزز التفاهمات والاتفاق بين هذه الدول.

المبحث الاول: الازمة المائية مع تركيا دولة المنبع:

اولاً: الاستراتيجية المائية التركية:

إن تركيا هي احدى الدول التي تتمتع بوفرة من المياه جعلتها تدرك أهمية الاعتماد على استراتيجية بناء السدود؛ نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي يوفر لها امطار غزيرة على عكس غيرها من دول الجوار ، اذ يصل معدل تساقط الأمطار السنوي في تركيا إلى (٦٧٠) ملم، فضلا عن التضاريس الجبلية التي تضم اراضي منخفضة ووديان تتجمع فيها مياه تلك الامطار مما تسمح ببناء السدود، لقد عملت تركيا منذ مدة ليست بالقصيرة على بناء السدود ومحطات خزن المياه؛ اذ وصل عدد السدود إلى(٥٧٩) سداً تم إنشاؤها لأغراض إمدادات المياه والري وتوليد الطاقة المائية والتحكم في الفيضانات، ومعظم هذه السدود شيّدت من نوعية السدود الصخرية أو الترابية، في حين تبلغ القدرة التخزينية الإجمالية للسدود الكبيرة حوالي(١٥٧) كم مكعبا تقريبا، بينما تصل القدرة الإجمالية للسدود كاملة حوالي ٦٥١ كيلومترا مكعبا[1]، وهنا لابد من الإشارة الى حجم المشاريع التركية على حوضي نهري دجلة والفرات، اذ تقدر المياه الواردة للعراق من هذين الحوضين بما يزيد على حوالي(٨٠%) من نسبة المياه الداخلة للعراق وفيما يأتي لمحة سريعة لتلك المشاريع وهي:-

أ. **مشاريع الفرات: وهي السدود اتي تم انشائها في منابع هذا النهر وهي ذات مهمتين توليد الطاقة الكهربائية وسد الحاجات الزراعية، وهذه السدود هي كما يأتي: سد كيبان توليد الطاقة الكهربائية، سد قرقاية توليد الطاقة الكهربائية والزراعية، نفق شانيل اورفا للأغراض الزراعية، سد كولوكيو لغرض توليد الكهرباء، سد اتتورك: رابع اكبر سد في العالم وهو من اكبر الاهداف الاقتصادية لسياسية تركيا المائية.**

---

[1] رعد خالد تغوج، مُتغير المياه في الاستراتيجية التركية (الصراع على نهري دجلة والفرات)،الموقع الرسمي لمؤسسة الحوار المتمدن على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٥١٧٥٧١&r=٠، وقت الدخول٣:١٠، تاريخ الدخول١١/٤/٢٠١٩م.

ب. **مشاريع دجلة:** وهي المشاريع التي انشأت على منابع حوض نهر دجلة وهي : – سد اليسو وهو من اكبر مشاريع السدود على نهر دجلة،– مشروع ديسيل – كارلكيزي، –مشروع سد بطمان هو سد كهرمائي اروئي، –سد بطمان سليفان من المعتمد أن يولد هذا السد نحو (٣٠٠) ميجاواط كهرباء ويروي (٢.١٣) مليون دونم في المرتفعات والهضاب الواقع على نهر دجلة بين سليفان وسيريت ، – سد جرزان : وهو سد يقع على نهر جرزان ومن المقرر أن ينتج (٩٠) ميجاواط كهرباء ويروي (٦٠٠) الف دونم بين سليفان وسيريت ، –سد سيزرا : ويقع هذا السد في منطقة سي لوفي – نوسيبن– سيزارا بالقرب من التقاء الحدود التركية مع الحدود السورية العراقية ومن المقرر أن يقوم بتوليد (٢٤٠) ميجاواط ويروي مساحة تقدر بـ (١.٢١) مليون دونم .

ت. **مشروع جنوب شرق الأناضول الغاب:** لقد رأت تركيا منذ عقود ضرورة الحاجة للاستفادة من منابع نهري الفرات ودجلة وان " مشروع الغاب هو مشروعاً رئيسياً للري وتوليد الطاقة الكهربائية، سبعة منها على الفرات، وستة على دجلة وسينتج المشروع، عند اكتماله ٢٧.٤ مليار كيلوواط/ساعة من الطاقة الكهربائية وهذا يمثل حوالي٥٠% من الطاقة الكلية التي تنتجها تركيا حالياً"[٢] ومن وجهة نظر الحكومات التركية المتعاقبة كان المشروع عبارة عن برنامج تنمية اجتماعية **واقتصادية؛ لتطوير قطاعات الري والطاقة والزراعة والبنية التحتية والغابات**، وفي الثمانينيات وسعت الحكومة التركية من خطة المشروع ليتكون من ٢٢ سداً و ١٩ محطة لتوليد الطاقة، منها ١٤ سداً في حوض الفرات، وأهمها سد أتاتورك، و ٨ سدود في حوض دجلة وأهمها سد إليسو، وتغطي منطقة المشروع تسع محافظات، ويمتد المشروع لمساحة تقدر بآلاف الاميل عبر حوضي دجلة والفرات[٣].

---

[٢] **اورهان كولوغلو، العلاقات العربية – التركية (حوار مستقبلي)، طارق المجذوب، المظهر الثنائي لمشروع جنوب شرق الأناضول: وفرة في المياه وفائض في الطاقة الكهربائية، ط١،مركز دراسات الوحدةالعربية، بيروت،١٩٩٥م، ص١٨٤.**

[٣] **احمد حسن على ، ازمة المياه في العراق.. التحديات والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨م، ص ٣-٤.**

ثانيا: السياسة المائية التركية الداخلية المؤثرة في الخارج

تشكل مقاطعات الاناضول الوسطى والسلاسل الجبلية الواقع شرقها منابع لمعظم الانهار التي تنساب باتجاه الشمال والجنوب والشرق والغرب[٤]، وفيها ايضا أكثر من ١٢٠ بحيرة طبيعية و(٥٧٩) بحيرة صناعية، وتقدر الموارد المائية المتجددة لديها بمليارات الامتار المكعبة في حين تبلغ المياه المحلات (١) مليار متر مكعب سنويا[٥]، هذه المؤشرات جعلت لتركيا استراتيجية مائية هي جزء من استراتيجية الدولة العليا فهي اهم الادوات المتبعة في ادارة الموارد المائية الطبيعية بما يحقق لها مصالحاً ونفوذاً اقليمياً ودولياً؛ لذلك عملت على ترتيب اولوياتها واوراقها الداخلية لتحقيق الأهداف الخارجية من استراتيجيتها المائية، إذ تمكنت من حل مشكلة مياه الشرب وتوفيره للمواطنين كافة (كون الانسان محور هذه العملية واداتها، وهو المستهلك الاسمى الذي تروم كل الحكومات على تقديم افضل الخدمات له، حتى وان بعدت مواقعهم الجغرافية داخل الدولة)، لقد تغلبت تركيا على مشكلة المياه بالشكل الذي تمكنت فيه من توفير مياه الشرب لأكثر من(١٠٠) مليون مواطن وسائح بعد ان اتخذت اجراءات عدة تشريعية وحكومية ناجعة، فقد اسندت مهمة توفير المياه الى الشركة الوطنية القابضة (شركة شبه حكومية تضم ١٠ شركات متحدة) وهي متخصصة في تحلية المياه وتصفيتها ونقلها وبهدف الحصول على الربح اقامت هذه الشركة (٣٦٢) مشروع ضخ لتصفية المياه،، موزعة بطريقة عشوائية وتغذي ثلثي المحافظات التركية البالغ عددها (٨١) محافظة فضلا عن (١٦١) محطة لتحلية مياه البحر موزعة على طول شريطها الساحلي في الشمال والجنوب والغرب، وبهذا استطاعت تركيا تامين ايصال المياه الى القرى والمدن التركية، اذ بلغ ما يحصلون عليه من مياه الشرب المحسنة والمأمونة ٩٧%، اذ تتلقى هذه الشركة الدعم من ٢٣ وزارة وهيأة حكومية، وعكس هذا الواقع مدى اهتمام الحكومة التركية في توفير المياه، فقطاع المنازل استحوذ على نسبة ١٥%، وبهذا الجهد اصبح لكل مواطن تركي (٩١) متر مكعب سنويا[٦]، ولكي تحافظ الحكومة التركية على عدم الاسراف في استعمال المياه، فقد

---

[٤] رشيد سعدون محمد ، وسام وهيب مهدي، السياسة المائية التركية وتأثيرها على الموارد المائية العراقية، مجلة الآداب، العدد١٢٥،حزيران ٢٠١٨م، ص٢٨٥.

[٥] رشيد سعدون محمد وسام وهيب مهدي، السياسة المائية التركية وتأثيرها على الموارد المائية العراقية، المرجع ذاته،ص٢٨٦.

[٦] ماجي بلاك وجانيت كينج، اطلس الماء خريطة اهم موارد العالم،ط١، دار نهضة مصر للنشر، ٢٠١١م،ص٧

فرضت ضرائب مالية شهرية الزمت المواطن الاقتصاد في استهلاك المياه، ولتجنب التلاعب او التهرب من الضرائب، زودت الحكومة التركية جميع المنازل بعدادات ذكية تعطي إنذاراً قبل اقتراب المواطن من فتح العدادات، ومن ثم يتخذ اجراء قطع المياه عن ذلك المواطن لحين دفع غرامة مالية تقدر بـ (٨٠ دولار) وهكذا استطاعت تركيا حل مشكلة المياه الصالحة للشرب.

أما الصرف الصحي فقد استفادت تركيا من الطبيعة الجبيلة المتموجة والتربة القوية في مد شبكات واسعة لتصريف مياه الصرف الصحي وتجميعها في وديان منخفضة وتدويرها والافادة منها حيث ان٦١% من هذه المياه تتعرض للمعالجة والتدوير للإفادة منها في صناعة الاسمدة العضوية والكيمياوية للزراعة او استعمالها للصناعة وخاصة الكيميائية[٧] وقد تمكنت تركيا من حل مشكلة توفير المياه وذلك عبر القوانين والتشريعات التي وطنت المنشآت الصناعية في مواقع خارج المدن وقرب الموارد المائية، ومن الضروري ان نذكر هنا ان القطاع الصناعي يستحوذ على ١٠ % من مجموع المياه المستهلكة اما على مستوى نصيب الفرد من هذه المياه فقد بلغ (٥٩) متر مكعب في السنة[٨]. اما القطاع الزراعي وهو من اهم القطاعات التي تسهم في انعاش الاقتصاد التركي من حيث عدد الايدي العاملة والواردات المالية، اذ يسهم التنوع الجغرافي والمناخي في انتاج أنواع عديدة من البقوليات والخضار والفواكه ويعد القطاع الزراعي احد اكثر القطاعات استهلاك للمياه في تركيا، اذ يستحوذ على ما نسبته ٧٥%، ويبلغ نصيب الفرد كمعدل مائي للاستعمال بحدود (٤٠٤) متر مكعب من المياه سنويا، ويدل الاستثمار الامثل للمياه في طرق الري الحديثة، اذ تبلغ المساحات الزراعية المجهزة بالمياه عن طريق الري ١٩% من مجموع الاراضي الزراعية مما يعني اعتمادها على الأمطار بالدرجة الاساس لإنتاج معظم محاصيلها الزراعية، إذ تحتل المرتبة الاولى بين دول القارة الاوربية والسابعة عالمياً في مجال الزراعة وتحتل المرتبة الاولى عالميا في انتاج العديد من المحاصيل الزراعية المتنوعة[٩].

---

[٧] رشيد سعدون محمد وسام وهيب مهدي، السياسة المائية التركية وتأثيرها على الموارد المائية العراقية، مرجع سابق ذكره، ص٢٨٩.

[٨] ماجي بلاك وجانيت كينج، اطلس الماء خريطة اهم موارد العالم، مرجع سبق ذكره، ص٩

[٩] موقع ترك برس على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الربط: http://www.turkpress.co/node/٨١٣٥تاريخ الدخول ٢٠١٩/١/٣١م، وقت الدخول:٣٠٠ مساءا.

ان القطاع الزراعي يشكل ركيزة أساسية من ركائز الأهداف الكبرى التي أعدتها الدولة التركية لسنة٢٠٢٣م، وتهدف تركيا ضمن استراتيجيتها الزراعية الى ان تكون من بين اكبر المنتجين الخمسة على مستوى العالم بحلول العام٢٠٢٣م، وتقدر مساحة الاراضي المزروعة في تركيا حوالي ٢٥٥.٨٩٣ ألف دونم مربع أي ما يشكل ٣٣.٢% من مساحة تركيا[١٠]، وإذا ما علمنا أن تركيا كانت تستغل قبل انشاء المشاريع الجديدة ١٠% من ماء الفرات فقفزت هذه الكمية من الماء المستغل الى ٥٣%، وهي نسبة تضاعفت اكثر من خمسة مرات عن السابق بسبب التطور الزراعي الذي شهدته هذه الدولة والاهداف التي تسعى الى تحقيقها عبر الزراعة.

ثالثا: الاطار القانوني المنظم لمياه الانهار:

١. **النظريات الفقهية للأنهار الدولية:** وهي اربع نظريات لها تأثير في حجة الدول وفلسفتها في مواجهة الدول المتشاطئة معها وهذه النظريات اولها: نظرية السيادة المطلقة(نظرية هارمون) ثانيها: نظرية التكامل الاقليمي او الوحدة الاقليمية ثالثها: نظرية الملكية المشتركة العامة رابعها: نظرية السيادة الإقليمية المقيدة:

٢. **قواعد هلسنكي:** اقرت جمعية القانون الدولي في مؤتمرها الثاني والخمسين الذي انعقد في هلسنكي عام١٩٦٦م تقرير اللجنة الخاصة باستخدام مياه الانهار الدولية، وقد تضمن هذا التقرير جملة من القواعد الناظمة لحقوق الانتفاع بمياه المجاري المائية الدولية"[١١] الا انها وجدت خارج مظلة الامم المتحدة.

٣. **اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية لعام١٩٩٧(اتفاقية الإطار):**

٤. **الاطار القانوني لمياه دجلة والفرات مع دولة المنبع تركيا:** وفيما يأتي توضيحا للاتفاقيات السياسية التي أُبرمت بين كل من العراق وسوريا وتركيا التي أشارت مواد منها على مسألة تنظيم استخدام المياه، منها ما تم عقده في ظل الانتداب ومنها في ظل الحكومات الوطني.

---

[١٠] **رشيد سعدون محمد ، وسام وهيب مهدي، السياسة المائية التركية وتأثيرها على الموارد المائية العراقية، مرجع سابق ذكره، ص ٢٩٢.**

[١١] **منذر خدام، الأمن المائي السوري (دراسة اجتماعية)،منشورات وزارة الثقافة، دمشق،٢٠٠٠م،ص١٢٤.**

❖ **الاتفاقيات في ظل الانتداب:**

ويعني الانتداب البريطاني على العراق والانتداب الفرنسي على سوريا بعد هزيمة الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وكانت أهم الاتفاقات في شأن المياه ما جاء في أدناه:-

١. وهي الاتفاقية التي أبرمت بين بريطانيا الدولة المنتدبة على العراق وفرنسا الدولة المنتدبة على سوريا في ١٩٢٠/١٢/٢٣، "وقد نص هذا الاتفاق في (المادة ٣) على أنشاء لجنة مشتركة تقوم بمهمة الفحص الميداني لأي مشروع ترغب سلطات الانتداب في سوريا القيام به على نهري دجلة والفرات والذي قد يكون من شأنه الإنقاص بدرجة ملحوظة من واردات المياه من النهرين عند دخولها الأراضي العراقية"

٢. معاهدة لوزان في ١٩٢٣/٧/٢٤:

٣. **اتفاقية حلب في ٣ أيار ١٩٣٠:**

❖ **المعاهدات في ظل الحكم الوطني (بعد الاستقلال):**

إن المقصود من هذه الفقرة هو الاتفاقيات والمعاهدات التي أُبرمت بين كل من العراق وتركيا بعد حصوله-العراق- على الاستقلال من المملكة المتحدة، سواء في مدة العهده الملكي ام العهده الجمهوري، التي أخذت اشكالاً مختلفة من التفاهمات السياسية، الا أن موضوع المياه كان حاضرا فيها بقوة، وعند كل اتفاق، وهذه الاتفاقيات هي كما يأتي:

١. **معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا لعام١٩٤٦:**

٢. **بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا لعام١٩٧١:**

٣. **بروتكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا لعام١٩٨٠:**

٤. **بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين تركيا وسوريا لعام١٩٨٧:**

٥. **الاتفاق السوري العراقي المبرم في نيسان ١٩٨٩:**

المبحث الثاني: الازمة المائية مع الجمهورية الاسلامية في ايران دولة المنبع:

اولا: الانهار المشتركة بين ايران والعراق:

يشترك العراق وايران في احواض نهرية مشتركة وحسب طبيعة التقارب، وتختلف اطوالها وكمية الوارد المائي السنوي، وتكون حدودها الشرقية الحدود المشتركة بين العراق وايران[١٢] وقبل توضيح هذه الانهار لابد ان نبين ان هناك اختلاف في نسبة الوارد المائي المتدفقة من ايران تقدر بحوالي ٢٠%، من المياه الداخلة للعراق[١٣]، رغم ان الجانب الايراني يشير انها تشكل ٧% من مياه العراق المتدفقة من الخارج، ولقد كانت الحدود المائية ،وبالذات في منطقة شط العرب، هي القضية الخلافية الأولى بين العراق وإيران لفترات طويلة، وقد وقّع اثرها البلَدان مواثيق كان آخرها في العام ١٩٧٥ ضمن اتفاقية الجزائر، اما الموارد المائية التي تقع منابعها في إيران والقادمة الى العراق فلم تكن أمرا ذا شأن إلا في العقدين الأخيرين، لان تلك الموارد كانت قبل ذلك تجري برمتها الى العراق دون عوائق، لكن أنشاء سدود ومنشآت كبيرة على صدور تلك الانهار غيّر من الوضع الطبيعي لها، وأصبح معها العراق يتلقى نتائج سياسات وأنماط تشغيل لتلك المنشآت لا تتناسب بالضرورة مع مصلحته، لأنها تقرر بصورة انفرادية، كما هو الحال مع تركيا، وبالطبع لم يكن قرار بناء تلك المنشآت منسّقا مع العراق، كما تفترض مبادئ القانون الدولي ويصنف احد المختصين هذه المياه الى اربع فئات هي:

الفئة الأولى: تمثل منابع الأنهار الكبرى وروافدها في المرتفعات الإيرانية إلى الشرق من حدود العراق الوطنية، وبالأخص نهر الزاب الأسفل، الذي يغذي سد دوكان ويصب بنهر دجلة إلى الشمال من مدينة بيجي، ونهر ديالى الذي يغذي سدَّي دربندخان وحمرين ويصب في دجلة إلى الجنوب من بغداد.

الفئة الثانية: هي الأنهار ومجاري السيول الموسمية، وخاصة في محافظة واسط جنوب مدينة الكوت بين مدينتي شيخ سعد وعلي الغربي، وفي محافظة ميسان وأشهرها نهرا الطيب ودويريج.

الفئة الثالثة: تتمثل بمياه النهرين الكبيرين وهما نهر الكرخة ونهر كارون، حيث يصب الأول في هور الحويزة جنوب شرق مدينة العمارة، والذي يغذي بدوره نهر دجلة شمال القرنة عن طريق نهر الكسّارة ، وشط

---

[١٢] د. حسن الجنابي، ملف المياه المشتركة بين العراق وايران،https://www.dw.com/a، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، وقت الدخول١٠:٠٠ تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٧/٢٥م.

[١٣] **مقابلة صحفية مع الدكتور محمد صبري استشاري في وزارة الموارد المائية العراقية .**

العرب جنوب القرنة عن طريق نهر السويب، أما نهر كارون فيصب في شط العرب حوالي (٣٠) كم جنوب مدينة البصرة.

الفئة الرابعة: هي مياه شط العرب التي تتكون من مياه الأنهار الأربعة الكبرى دجلة والفرات والكرخة والكارون، والتي تتأثر بظاهرة المد والجزر الطبيعية، وتمتزج وفقها بمياه البحر التي تتسبب برفع مناسيب المياه في الشط او خفضها تبعاً لتلك الظاهرة الأزلية.

وكما في اي مكان في العالم تكمن مشكلة المياه المشتركة بالاستخدامات الجديدة لها في منابع او صدور الأنهار، وفي حالتنا يتمثل ذلك في استخدامات المياه في الأجزاء الإيرانية من الأنهار والروافد والوديان المشتركة حيث يُحدث ذلك تأثيرا مباشرا في العراق كدولة مصب، خاصة وانه قد سبق جيرانه في استخدام تلك المياه، ونشأت في ضوء وفرتها تاريخيا المدن والقرى والحقول وغير ذلك.

ثانيا: النظام القانوني للمياه المشتركة بين العراق وايران:

أ. **بروتوكول طهران سنة ١٩١١:** وهي الاتفاقية التي عقدة من اجل ترسيم الحدود وفق اسس معاهدة ارضروم الثانية[١٤].

ب. **اتفاقية شط العرب بين الدولة العثمانية وبريطانيا عام١٩١٣:** وهي المعاهدة التي عقدة بين الحكومة العثمانية وبريطانيا التي جاءت الاسباب الموجبة لهذه الاتفاقية لتنظيم وادارة السفن والسفر من شط العرب من القرنة الى الخليج العربي.

ت. **بروتوكول تحديد الحدود المعقود في الاستانة في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٣:** هي المعاهدة التي عقدت بين الدولة العثمانية والفارسية بسبب فشل اتفاقية ارضروم الثانية ١٨٤٧م واستمرار حوادث الحدود بين رعايا الجانبين، اذ لم تستطيع معاهدة ارضروم ان تقضي على منازعات الحدود[١٥].

ث. **اعمال لجنة تحديد الحدود عام١٩١٤:** وهي اللجنة التي تشكلت من اربع دول روسيا وبريطانيا والدولة الفارسية والدولة العثمانية[١٦].

---

[١٤] عبد الكريم العلوجي، ايران والعراق صرع حدود ام وجود، دار الثقافة للنشر، ط١، بغداد،٢٠٠٧م،ص٣٨.

[١٥] فيان موفق الشاكر، النظام القانوني للموارد المائية المشتركة بين العراق وايران، ط١، مطبعة كركي، بيروت،٢٠١١م،ص١٦٩

[١٦] فيان موفق الشاكر، النظام القانوني للموارد المائية المشتركة بين العراق وايران، لمصدر ذاته،ص١٨٢.

ج. **معاهدة الحدود العراقية الايرانية لعام١٩٣٧:** وهي المعاهدة التي وقّعت بموجبها طهران وبغداد في السابع من يوليو/تموز عام ١٩٣٧ أول معاهدة لترسيم الحدود بين البلدين بعد تأسيس الدولة العراقية، اعترفت إيران فيها بعراقية شط العرب مستندة إلى معاهدات قديمة بين الدولتين العثمانية والفارسية.

ح. **اتفاقية الجزائر١٩٧٦:** هي الاتفاقية التي وُقّعت في ٦ مارس/آذار ١٩٧٥ مجموعة بنود أبرزها تقاسم شط العرب مناصفة بين الدولتين العراق وايران.

المبحث الثالث: الوضع المائي في العراق وسبل المواجهة:

نسلط في هذا المبحث الضوء على الوضع المائي للعراق نتيجة للسياسات المائية لدول الجوار واهمها واكثرها خطورة هي السياسات المائية التركية اذ تمثل دولة المنبع لأكثر كميات المياه الواردة من الخارج، كما اشرنا الى اهم نقاط الضعف العراقية في مشكلة المياه، فضلا عن عرض استراتيجية مواجهة للحد من الازمة المائية في اطار تفاهم اقليمي خاضع لقواعد القانون الدولي للمياه العذبة، وبما يعود بالفائدة على جميع الدول المتشاطئة سواء في نهري دجلة والفرات النابعين من تركيا او الانهار والجداول النابعة من ايران.

اولا: الوضع المائي للعراق:

لم يعد هناك شك في ان الموارد المائية في العراق للاستخدامات كافة دخلت في مرحلة الشحة وقد تصل اذا ما بقي الوضع على ما هو عليه الى مرحلة الندرة المائية، ولعل اوضح وابسط دليل على هذا القول هو ان نصيب الفرد العراقي من الموارد المتجددة للاستخدامات كافة قد انخفض من (٥٢٨٢)متر مكعب في عام (١٩٩٠) ليصل الى (٢٣٤٤) متر مكعب في عام٢٠٠٧[١٧]، على الرغم من ان التقديرات تشير الى ان هذا النصيب سيكون (٢٠٠٠) متر مكعب في عام ٢٠٢٥م الا ان معطيات الواقع تشير الى ان هذا الرقم سينخفض عن ذلك بكثير فضلا عن زيادة مساحات التصحر، بالإضافة الى وجود مؤشرات اعلامية رصدت عمليات هجرة عكسية من بعض

[١٧] **وزارة الموارد المائية العراقية ، منشورات المديرية العامة للتخطيط والتنمية، مركز السياسات البيئة.**

المناطق التي قلت فيها الموارد المائية او قطعت عنها الانهار والجداول المائية المتدفقة من دول الجوار، فندرة المياه اصبحت واضحة للمتابع للوضع في العراق.

ثانيا: نقاط الضعف العراقية في ازمة المياه:

أ. غياب قضية المياه عن اروقة المنظمات الدولية والاقليمية والابتعاد عن استخدام عوامل الضغط المختلفة على دولة المنبع، فلا يوجد على سبيل المثال أي **قسم او دائرة** في جامعة الدول العربية يعنى بالموارد المائية، اذ ان دجلة والفرات والنيل اغلب مصادرها من خارج حدود المنطقة العربية.

ب. نجاح الاستراتيجية المائية لدول الجوار وعدم القدرة على الحد من اضرارها على العراق، حيث ان اغلب المشاريع المائية اكتملت خلال هذه الحقبة الزمنية، ولم يعمل العراق على وضع استراتيجية انقاذ مماثلة.

ت. تعرض العراق الى ازمة مائية نتيجة سياسة دول الجوار المائية بما يهدد الامن الغذائي للمواطنين، فالأزمة واضحة في المياه تشهدها مساحات كبير من العراق، لم تكن تعاني في السابق من هذه الندرة المائية.

ث. عدم تشريع قوانين مهمة وحيوية لمعالجة المشكلة **كقانون المجلس الاعلى للمياه ان هذا القانون بمثابة مرجع مهم في ادارة ازمة المياه**، وعدم اهتمام اللجان النيابية لمخاطر هذه الازمة من خلال ضعف الجانب الرقابة على المؤسسات التنفيذية المعنية بإدارة المياه داخليا والتفاوض على مصادرها مع الخارج.

ثانيا: استراتيجية فاعلية لمواجهة الازمة المائية:

أ. ينبغي ان يكون **التعاون بما يخدم مصالح البلدين فالتبادل التجاري والسوق العراقي المفتوح للبضائع امام دول الجوار، والاولوية والمصالح في النفط بالنسبة لتركيا، يجب ان يكون في مقابله اتفاق مائي يقر بالحقوق العراقية للمياه.**

ب. ان تستخدم وسائل السياسة الخارجية الاخرى ولا يقتصر العمل على دبلوماسية التفاوض **كالتلويح باستخدام ادوات الضغط الاقتصادية.**

ت. عرض موضوع أزمة المياه على الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماع أيلول السنوي، من قبل رئيس الدولة يتحدث فيها بالمرتبة الأولى عن شحة المياه وندرتها في العالم، ومن ثم يعرض الأزمة المائية العراقية، وما يعانيه العراق بطريقة دبلوماسية، بالإضافة الى طرح المبادرات والاتفاقيات الملزمة لدول العالم المتشاطئة عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ث. أن تكون العملية التفاوضية وأهم نتائجها تحت التغطية الاعلامية، بما يدعم في صياغة وعي للمواطنين في الداخل بأهمية المياه، والمخاطر التي تحيط بهذا المورد، فمن خلال وسائل الاعلام يمكن نشر ذلك الوعي اذ طالما وصف الاعلام بأنه مرآة المجتمع العاكس لصورة ما يجري فيه، وصوته المسموع المعبر عنه لمختلف المشاكل التي تظهر بين وقت وآخر.

ج. العمل على ادخال الوساطة في تلك المفاوضات الدولية.

ح. اعتماد برامج لتوعية المجتمع بمخاطر الازمة المائية، والترشيد في استخدام هذه الثروة عن طريق البرامج التلفزيونية بمختلف اشكالها، والرسم في الشوارع والإعلانات الضوئية التي تدعوا الى ترشيد الاستهلاك في هذا المورد، كما انها تبين للناس اهمية هذه الثروة بطرق ووسائل اكثر تأثيرا.

خ. ألاّ يقتصر تمثيل المجلس الأعلى للمياه في حال اقرار قانونه على المؤسسات الرسمية فحسب؛ بل يتعداهما الى منظمات المجتمع المدني والفعاليات والنقابات لمختلف فئات المجتمع، بما يفسح المجال لأن تسهم تلك النشاطات المجتمعية غير الرسمية في دعم السياسة المائية العراقية ومن ثم دعم المفاوض العراقي.

د. **اجراء احصاء سكاني في العراق لأهميته** وهو من اهم الاجراءات الادارية التي ينبغي ان تقوم بها السلطات السياسية لما لها من اهمية في المعرفة التي يوفرها الاحصاء للقضايا المشار اليها في التعريف اعلاه فضلا عن مسالة المياه والحاجة اليها وكميتها التي تتطلبها النشاطات الانسانية في المجتمع، والتي تعرف عن طريق الاحصاء السكاني.

ذ. فيما يخص نهر دجلة والفرات من الممكن انشاء منظمة للإدارة المشتركة لحوضي دجلة والفرات يفضل ان يكون مقرها العراق تتكون من عضوية كل من تركيا (دولة المنبع) وسوريا والعراق لأنه دولة المصب السفلي يقع على عاتقها تحديد الاضرار التي قد تتسبب بها الدول المتشاطئة وتقليلها وهي عبارة عن منظمة تؤسس لغرض تبادل المعلومات فيما بين الدول الثلاث حول النهرين وكل ما يخصهما من انشاء

سدود وكمية المياه المتدفقة وغيرها من المشاريع، وهذا ما معمول به في نهر الدانوب الذي يجري في عشرة دول اوربية، ونهر السنغال والذي يجري في اربع دول افريقية، ونهر السند بين الهند وباكستان وغيرها كثير من الامثلة لصور التعاون.

المصادر

١. احمد حسن على ، ازمة المياه في العراق.. التحديات والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨م.

٢. اورهان كولوغلو، العلاقات العربية – التركية (حوار مستقبلي)، طارق المجذوب، المظهر الثنائي لمشروع جنوب شرق الأناضول: وفرة في المياه وفائض في الطاقة الكهربائية، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٥م.

٣. حسن الجنابي، ملف المياه المشتركة بين العراق وايران،https://www.dw.com/a، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، وقت الدخول١٠:٠٠ تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٧/٢٥م.

٤. رشيد سعدون محمد ، وسام وهيب مهدي، السياسة المائية التركية وتأثيرها على الموارد المائية العراقية، مجلة الاداب، العدد١٢٥،حزيران ٢٠١٨م.

٥. رعد خالد تغوج، مُتغير المياه في الاستراتيجية التركية (الصراع على نهري دجلة والفرات)،الموقع الرسمي لمؤسسة الحوار المتمدن على شبكة المعلومات الدولية الانترنت .

٦. عبد الكريم العلوجي، ايران والعراق صرع حدود ام وجود، دار الثقافة للنشر، ط١، بغداد،٢٠٠٧م.

٧. فيان موفق الشاكر، النظام القانوني للموارد المائية المشتركة بين العراق وايران، ط١، مطبعة كركي، بيروت،٢٠١١م.

٨. ماجي بلاك وجانيت كينج، اطلس الماء خريطة اهم موارد العالم،ط١، دار نهضة مصر للنشر، ٢٠١١م.

٩. مقابلة صحفية مع الدكتور محمد صبري استشاري في وزارة الموارد المائية العراقية .

١٠. منذر خدام، الأمن المائي السوري (دراسة اجتماعية)،منشورات وزارة الثقافة، دمشق،٢٠٠٠م.

١١. http://www.turkpress.co/node/٨١٣٥تاريخ .

١٢. وزارة الموارد المائية العراقية ، منشورات المديرية العامة للتخطيط والتنمية، مركز السياسات البيئة.